أثر تقلبات العوائد النفطية في الموازنة العامة: دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020

أ. م. د. فيصل غازي فيصل[1] م. د. عبدالرزاق ابراهيم شبيب[2] السيد حذيفة إبراهيم شبيب[3]
كلية جنات العراق[1] جامعة الانبار – كلية الادارة والاقتصاد[2] مديرية زراعة محافظة الانبار[3]
faisal.ghazi@jic.edu.iq[1] abdulrazaq.shabeeb@uoanbar.edu.iq[2] hudeafa775@gmail.com[3]

تاريخ استلام البحث 2023/4/17 تاريخ قبول النشر 2023/5/16 تاريخ النشر 2023/8/1

المستخلص:

هدف البحث الى التعرف على الاسعار النفطية في السوق الدولية وعلى اهم العوامل التي تؤثر فيها، فضلا عن دراسة الموازنة العامة للعراق دراسة واقعية وتحليل أثر التراجع في اسعار النفط على الموازنة العامة للبلد، وذلك اعتمادا على بيانات ربع سنوية لسلسة زمنية للمدة (2004-2020) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة (Autoregressive Distributed Lag ARDL). واظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين التقلبات الحاصلة في اسعار النفط والعجز الحاصل في الموازنة العامة للاقتصاد العراقي. واختتم بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تقليل الاعتماد على النفط الخام وصادراته في تمويل الموازنة العامة، فضلا عن تفعيل دور القطاعات الاقتصادية الساندة وزيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من اجل بناء قاعدة انتاجية تساهم في رفد الموازنة العامة بموارد مالية اساسية.

الكلمات المفتاحية: العوائد النفطية، الموازنة العامة، الاقتصاد العراقي.

The Impact of Fluctuations in Oil Revenues in The General Budget: An Applied Study on The Iraqi Economy for the period 2004-2020

Assistant Prof. Dr. Faisal Ghazi Faisal[1] Dr. Abdulrazzaq Ibrahim Shibeeb[2] Mr. Hudhaifa Ibrahim Shibeeb[3]
Jannat Al-Iraq College[1] University of Anbar[2] Directorate of Agriculture, Anbar[3]
College of Administration and Economics

Abstract:

The aim of the research is to identify oil prices in the international market and the main factors affecting them, to conduct a realistic study of the general budget of Iraq and to analyze the impact of falling oil prices on the general budget of the country's economy. Based on quarterly time series data for the period

(2004-2020). By using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The results of the study showed that there is a strong relationship between the fluctuations in oil prices and the deficit in the general budget of the Iraqi economy. The results of the study showed that there is a close relationship between fluctuations in oil prices and the general budget deficit of the Iraqi economy. The research concluded with a number of recommendations, the most important of which is the need to reduce dependence on crude oil and its exports in financing the general budget, as well as activating the role of supportive sectors of the economy and increasing their contribution to the formation of the gross domestic product, in order to build a manufacturing base that helps provide basic financing for the total budget.

Keywords: Oil Revenues, The General Budget, The Iraqi Economy.

المقدمة:

يعد الاقتصـــاد العراقي من البلدان النفطية التي تعتمد اعتمادا كليا على الصـــادرات النفطية في تمويل الانفاق العام. اذ يشـكل المورد النفطي المغذي الابرز لمجمل مفاصـل البلد وبالتالي توجه عوائده من العملة الصعبة في تمشية عجلة التنمية الاقتصادية.

وان هذا الاعتماد الكلي على النفط الخام خلق تبعية شـبه كاملة للإيرادات النفطية وان اي خلل او انهيار في اسـعار النفط الخام سـيعرض الموازنة العامة للبلد الى العجز نتيجة لتراجع الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط الخام، وبناء على ذلك فإن الاعتماد على النفط الخام وترك معظم المصادر المالية الاخرى امرا غير صـحيح مما يجعل امكانية حصـول الانهيار الاقتصـادي وارد جدا، لذا فتفعيل دور مصـادر التمويل الاخرى امرا ضـروريا لمواجهة المخاطر المترتبة على تراجع اسـعار النفط في السـوق العالمية او تراجع كميات النفط الخام المصدرة الى الخارج.

اهمية البحث:

تأتي اهمية بحثنا من خلال ايجاده لبعض الحلول لإشكالية البحث فالتأثيرات الممكن حصـولها في اسعار النفط لها آثارا مباشرة على الموازنة العامة للبلد ومن ثم ستنعكس بشكل مباشر على عملية التنمية الاقتصادية وعلى مؤشرات النمو الاقتصادي بشكل خاص.

مشكلة البحث:

تتمحور اشكالية البحث في ان الموازنة العامة للعراق تعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على الايرادات المتأتية من صـــادرات النفط الخام التي تشـــكل قرابة (92%) من اجمالي الايرادات العامة وهذا يجعلها عرضة للتقلبات الحاصلة في اسعار النفط في السوق العالمية بشكل كبير، الامر الذي يتطلب من راسمي السياسة الاقتصادية وواضعي الموازنة العامة للاقتصاد العراقي البحث عن منابع اخرى للحصول على تمويل للموازنة لحماية الاقتصاد العراقي من الازمات التي تصيب الاسعار النفطية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضـية مفادها ان الاعتماد المباشـر والكبير على العوائد المالية من النفط في تمويل الموازنة العامة للعراق مقابل تراجع في مسـاهمة بقية القطاعات الاقتصـادية غير النفطية الاخرى سـيجعل الاقتصـاد العراقي عرضـة لكثير من المخاطر ابرزها المخاطر الناتجة عن تقلبات اسـعار النفط في السوق الدولية مما ستؤثر بشكل سريع وكبير في مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق.

هدف البحث.

يهدف بحثنا الى التعرف على الاســعار النفطية في الســوق الدولية وعلى اهم العوامل التي تؤثر فيها، فضــلا عن دراســة الموازنة العامة للعراق دراســة واقعية وتحليل اثر التراجع في اســعار النفط على الموازنة العامة للبلد، ومن ثم نناقش بعض السبل التي من الممكن ان تساهم في تطوير الايرادات المالية من القطاعات غير النفطية.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك الاعتماد على الاسلوب الكمي القياسي لتحديد أثر اثر تقلبات العوائد النفطية في الموازنة العامة للعراق من خلال اســـتخدام نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات المتباطئة غير الخطي (Autoregressive Distributed Lag ARDL).

المحور الاول: اسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها

تؤدي اسعار النفط الخام والتقلبات الحاصلة فيها اثارا مباشرة في النشاط الاقتصادي وعلى الدخل القومي والعوائد المالية للدولة بشـكل عام لاسـيما تلك البلدان التي تعتمد في رسـم خططها التنموية في العوائد النفطية وفي تمويل موازناتها، ولعل التقلبات الحاصلة في اسعار النفط العام تقف ورائها العديد من

العوامل التي تساهم بشل كبير في تحديد مسار الاسعار النفطية في السوق الدولية لذا فمن الضروري التعرف على مفهوم السعر النفطي وكما مبين ادناه.

اولا: ماهية الاسعار النفطية:

يمثل السعر النفطي القيمة السوقية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بوحدات نقدية من عملة ما، او هو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام مقاسا بالوحدات النقدية من الدولار الأمريكي، وبما ان السوق العالمية للنفط الخام تتميز بطابع حركي ديناميكي مستمر وتتصف بعدم الاستقرار فان هذا الامر يجعل الاسعار النفطية عرضة لكثير من التقلبات مما تنعكس بدورها على اسعار النفط الخام مما يجعلها اسعار متقلبة وغير مستقرة وبشكل اصبحت ظاهرة التقلبات الحاصلة في اسعار النفط الخام مثيرة للقلق على صعيد السوق العالمي منذ سبعينات القرن الماضي وخاصة المدة التي شهدت ارتفاعا غير مسبوق (2006-2007) اذ بلغت اسعار النفط في تلك الفترة قرابة (147$) للبرميل الواحد ولكن هذا الامر لم يدم طويلا اذ تراجعت بعد ذلك لتصل في عام 2008 الى (40$) نتيجة الازمة المالية العالمية التي شهده العالم في تلك المدة [1].

ثانيا: العوامل المؤثرة في الاسعار النفطية:

هناك جملة من العوامل والمؤثرات التي تحكم عمل السوق النفطية على صعيد العالم، وتنقسم العوامل الى ما هو ذا طابع اقتصادية متعلقا بقوى الطلب والعرض وحجم الطلب على النفط ومنها ما هو ذا طبع مناخي كالكوارث والزلازل والاعاصير والتغيرات التي يشهدها المناخ وغيرها [2]. كما تتأثر الاسعار النفطية في السوق الدولية بالأزمات السياسية والاستقرار السياسي للدول المصدرة للنفط الخام.

1- العوامل الاقتصادية: وتشمل العوامل الاتية:

أ- الطلب العالمي على النفط الخام: يمثل الطلب العالمي عاملا اساسيا ورئيسا في انخفاض او ارتفاع سعر النفط في السوق الدولية واحد المحددات الاساسية في زيادة او انخفاض اسعار النفط الخام اذ ان زيادة الاستهلاك العالمي للنفط يشكل ترجمة لزيادة دخل الفرد في معظم الدول المستوردة للنفط الخام. فضلا عن زيادة معدلات النمو العالمي وتزايد عدد السكان حول العام الذي تشير التوقعات بانه سيصل الى ما يقارب (9 مليار) نسمة في عام 2035 مع بقاء الاعتماد على النفط الخام كمصدر للطاقة في سد احتياجات النقل البري والجوي والبحري[3].

ب-عرض النفط العالمي: يعد المخزون النفطي احد العوامل المهمة والمؤثرة في اسعار النفط الخام على الصعيد العالمي اذ يحدد كمية النفط الخام المعروضة للبيع فضلا عن الطاقة الانتاجية على استخراج النفط وتكريره رغبة الدول المنتجة في توفيره للمشترين بالأسعار الحالية [4]. وتتأثر الاسعار العالمية للنفط الخام بحجم العرض العالمي من خلال العلاقة الثابتة بين العرض والسعر فكلما زاد حجم المعروض من النفط ادى الى انخفاض الاسعار .

2- العوامل السياسية: تلعب العوامل السياسية دورا مهما في التأثير في اسعار النفط ارتفاعا او انخفاضا فالتوترات والنزاعات التي تحدث في مناطق مختلفة لاسيما تلك التي تقع فيها حقول انتاج النفط وتكريره تمثل تهديدا لمصادر انتاج النفط وتعرض الامدادات العالمية الى الدمار مما يترتب عليه ارتفاع درجة المخاطر ومن ثم ارتفاع اسعار النفط الخام، ومن الامثلة على تلك التوترات [5]:

أ- الاوضاع المضطربة على الحدود العراقية – التركية مع استمرار الاوضاع السياسية والامنية المتردية في العراق وعدم استقرارها.

ب- العلاقات المتوترة بين الدول الغربية وايران واحتمالية فرض العقوبات الاقتصادية على الاخيرة التي تعد مصدرا مهما في تزويد السوق العالمية بالنفط الخام.

ت- الاوضاع المضطربة في نيجيريا التي تمثل خامس دولة مصدرة للنفط الخام.

3- التغيرات الموسمية: ان التغيرات المناخية والموسمية المفاجئة لها انعكاسات مباشرة على اسعار النفط الخام كارتفاع درجات الحرارة والفيضانات والاعاصير مما يترتب عليها اغلاق بعض المصافي والحقول النفطية مما يتسبب بنقص الامدادات للسوق الدولية.

4- المضاربة في اسواق النفط الخام: تمثل ظاهرة المضاربة شكلا من اشكال التلاعب في اسعار النفط الخام والتي تعتمد على التوقعات لمستقبل الاسعار النفطية والتغيرات الاقتصادية والسياسية والمناخية، لذا فان المضاربات على النفط الخام تؤدي الى احداث تغييرات كبيرة في اسعار النفط.

المحور الثاني: الموازنة العامة في العراق في ظل انخفاض اسعار النفط العالمية

يعد الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا بالدرجة الاولى ويشكل النفط الخام احد المرتكزات الاساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام فهو يمثل الشريان النابض الذي يغذي مجمل الركائز الاساسية للدولة من موازنة عامة ومشاريع تنموية وخطط استثمارية، لذلك اصبحت عملية التنمية

الاقتصادية مرهونة بحجم الايرادات النفطية المرتبطة اساسا بأسعار النفط الخام في السوق الدولية، ان المشاريع التنموية ترتفع بارتفاع سعر النفط وتنخفض بانخفاضه.

وسنقوم في هذا المحور بتناول الموضوع من زاويتين: الاولى دراسة الاهمية الاستراتيجية للنفط الخام بالنسبة للاقتصاد العرقي، والثانية دراسة وتوضيح تأثيرات تراجع اسعار النفط الخام في واقع الموازنة العامة للعراق.

اولا: اهمية النفط الاستراتيجية بالنسبة للعراق.

يشغل النفط الخام حيزا واسع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وهذه النسبة تختلف بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي يعيشها البلد. وعند الاطلاع على الجدول (1) يتبين لنا الاهمية الكبيرة التي يضطلع بها النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق، وعلى الرغم من التراجع الحاصل في بعض السنوات الا انها لا تزال نسبة كبيرة جدا ومرتفعة اذا ما تمت مقارنتها مع مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى في تكوين ذلك الناتج.

الجدول (1) نسبة مساهمة العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004- 2020 (نسبة مئوية)

السنوات	نسبة مساهمة النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي %	السنوات	نسبة مساهمة النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي %
2004	60.92	2013	41.5
2005	63.9	2014	46.1
2006	60.4	2015	59.9
2007	53.7	2016	62.5
2008	55.98	2017	61.4
2009	40.12	2018	63.7
2010	42.8	2019	42.8
2011	54.41	2020	61.4
2012	52.4		

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2004- 2020.

يلاحظ من الجدول (1) ان هناك تقلبات وتذبذب في العوائد النفطية مما انعكست على نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ففي عام 2004 بلغت مساهمة الايرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي قرابة (60.92%) ثم اخذت بالتراجع الطفيف لسنوات متعددة لتصل الى (40.12%) في عام 2009 وتأتي هذه الانخفاضات كنتيجة للتقلبات الحاصلة في الاوضاع الاقتصادية وتداعيات الازمة المالية العالمية وتراجع اسعار النفط في السوق العالمي وهذا يدعو الى ضرورة تفعيل دور القطاعات الاقتصادية غير النفطية وزيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حتى تعطي الاقتصاد وبنيته قوة اضافية لمواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية وتقليل اعتمادها على المصدر الاحادي في تمويل موازنته.

ثم شهدت المدة (2010– 2012) ارتفاعا واضحا في اسعار النفط الخام ترجمت على شكل زيادة العوائد النفطية للاقتصاد العراقي مما ادى الى ارتفاع مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، فقد ارتفعت في عام 2010 لتصل الى (42.8%) و(54.41%) في عام 2011 وتأتي هذه الزيادة نتيجة للارتفاع الذي شهدته اسعار النفط في السوق الدولية.

اما المدة (2013– 2017) فقد انخفضت اسعار النفط بشكل كبير مما ادى الى تراجع مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت نسبه مساهمتها في عام 2013 (41.5%) ثم (46.1%) في عام 2014، ويعزى سبب التراجع في هذه النسبة الى الانخفاض الحاصل في سعر البرميل النفطي في السوق العالمي اذ سجلت اسعار النفط انخفاضا كبيرة خلال الفصل الثالث والرابع من العام 2014 ليبلغ (96.8 ، 77.4) دولار على التوالي والناجمة عن زيادة الكمية المعروضة في الاسواق العالمية مقابل انخفاض الطلب [6].

اما دور النفط الخام في تحقيق التنمية الاقتصادية فتعتمد عملية التنمية الاقتصادية وتمويلها في العراق على ما يأتي من العوائد المالية من خلال تصدير النفط الخام. اذ اخذ النفط الخام اهميته منذ عام 1931 وشهدت زيادات كبيرة مع مرور الوقت حتى اعتمدت الحكومات العراقية بشكل تام على النفط الخام في رسم خططها التنموية حتى وصلت درجة الاعتماد الى ما يقارب (98.8%) وكما موضح في الجدول (2) من هذه الدراسة.

ثانيا: تأثير تراجع اسعار النفط العالمي على الموازنة العامة في العراق

تمتلك الموازنة العامة لاي بلد اهمية كبيرة صفتها اداة اقتصادية وسياسية واجتماعية هامة لتحقيق توجهات الحكومة المتمثلة بطريقة استغلال الموارد وتوزيعها، فضلا عن ذلك فإنها تمثل اداة رئيسية لمعرفة كفاءة اجهزة الدولة في السيطرة على برامجها والية تنفيذها، وان من اهم التحديات التي تواجه الحكومات هو اعتمادها على النفط الخام في تمويل موازناتها فالدولة التي تعتمد على العوائد النفطية حتما ستواجه مشاكل لعدم استقرار سياسات الاقتصاد الكلي كنتيجة حتمية للتقلبات الحاصلة في اسعار النفط الخام مما تصبح الموازنة العامة وعملية تخطيطها امر صعبا جدا.

ولذلك فان التأثيرات التي تعكسها تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة يمكن النظر اليها من جانبين الاول على الايرادات العامة باعتبارها احد جانبي الموازنة والثانية على النفقات العامة باعتبارها الجانب الثاني للموازنة وكما يأتي:

1- **الايرادات العامة:** تعد الايرادات العامة للدولة احد المؤشرات الاقتصادية الهامة التي يمكن الاستدلال بها على مدى تطور الاقتصادات العالمية فهي تشتمل على عدد متنوع من مصادر التمويل سواء اكانت ايرادات طبيعية ام ايرادات اقتصادية تحويلية او سيادية متنوعة .

وعند النظر الى مصادر التمويل المختلفة للموازنة العامة نجد ان القطاع النفطي مستحوذ على حصة كبيرة في تمويل الموازنة العامة ويعد القطاع النفطي واحدا من المرتكزات الاقتصادية المهمة بالنسبة للعراق وهذا ناتج عن كونه المصدر الوحيد للعوائد الاجنبية التي تساهم في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الجدول (2) المصادر الرئيسة لتكوين الايرادات العامة في العراق للمدة 2004- 2020 (مليون دينار)

السنوات	الايرادات النفطية	الايرادات غير النفطية	اجمالي الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة %
2004	32593011	395839	32988850	98.80
2005	39448514	987226	40435740	97.56
2006	46873201	2182344	49055545	95.55
2007	51949251	3015599	54964850	94.51
2008	76297027	4344014	80641041	94.61
2009	50190202	5053324	55243526	90.85

90.62	70178223	6584055	63594168	2010
94.47	103989088	5747526	98241562	2011
92.91	119817223	8491057	111326166	2012
96.73	83483691	2732134	80751557	2013
90.87	78116818	7130334	70986484	2014
79.80	64300975	12988354	51312621	2015
83.80	52966303	8580354	44385949	2016
86.27	75430378	10358413	65071965	2017
91.80	104161998	8542123	95619875	2018
92.24	91004523	7065432	83939091	2019
97.72	55449233	1263331	54185902	2020

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة السنوية، للسنوات (2004-2020).

يتبين من الجدول السابق ان المورد النفطي يمارس دورا رئيسا في تأمين الايرادات المالية لخزينة الدولة فقد بلغت مساهمة الايرادات النفطية في تكوين اجمالي الايرادات نسبة عالية تتراوح بين (78- 99%) مقابل الايرادات غير النفطية التي بقيت نسبة مساهمتها ضئيلة جدا ولا تكاد تذكر، اذ بلغت اعلى نسبة مساهمة للعوائد النفطية ما يقارب (99%) في عام 2004 وأدنى نسبة (79%) في عام 2015 وسبب تراجع هذه النسبة يعود الى التراجع الكبير الذي شهدته اسعار النفط الخام نتيجة لأحداث الحرب على داعش وفقدان السيطرة على عدد من الابار النفطية وكثيرة عمليات التهريب من انفط الخام، وبالمقابل فان المستوى المتدني لمساهمة بقية القطاعات الانتاجية غير النفطية تمويل الايرادات العامة يمكن ان يعزى الى جملة اسباب اهمها:

أ- تدني مساهمة نسبة الضريبة في تكوين الايرادات العامة وهذه قد تعود الى التهرب الضريبي وضعف جهاز الرقابة او الى قلة الوعاء الضريبي مما يؤثر على الحصيلة الضريبية للمكلفين فضلا عن بقاء نسبة كبيرة من الاوعية الضريبية خارج نطاق التحاسب الضريبي.

ب- ضعف اداء القطاعات الرئيسية: وهذا يعود الى المشاكل الاقتصادية والامنية والسياسية الكثيرة التي شهدها الاقتصاد العراقي مما تركت اثارا على واقع تلك القطاعات وأدت الى تعطيل حركة الانتاج فيها.

2- النفقات العامة

يعد الانفاق الحكومي أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد العراقي لما له من دور اساسي في تغيرات مسار النشاط الاقتصادي، ففي السنوات السابقة مارس الانفاق الحكومي تأثيرا كبيرا في الاقتصاد العراقي، وبما ان الاقتصاد العراقي يفتقد الى القاعدة الانتاجية التي تمكنه من الاستغناء ولو بشكل جزئي الى تدخل الحكومة فقد اضفى ذلك للإنفاق الحكومي دورا رياديا في النشاط الاقتصادي في العراق.

أ: تطور الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004- 2020): يعد الانفاق الحكومي أداة مهمة في السياسة الاقتصادية لغرض تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وقد تصاعدت أهمية الزيادة الحاصلة في النفقات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وان تطور دور الدولة ومهامها قد عمل على تنويع قاعدة الانفاق العام ودراسة هذا الانفاق من حيث تركيبته وتكوين مضمونه وطبيعته، وبذلك فقد اخذت كل دولة بالتقسيمات التي قد تتلاءم وظروفها وكذلك درجة التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي.

وبما ان الاقتصاد العراقي يعتمد على العوائد النفطية التي تشكل نسبة كبيرة تكون اكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي وهيمنتها على الصادرات، فضلا عن كونها تمثل المورد الأساس لتمويل الموازنة العامة، فقد لوحظ بعد عام (2003) ان الموازنات تعد بعجز ظاهري وانها تنتهي بفائض واستمر هذا الحال الى عام (2013) ، أما في عام (2014) وبسبب الاحداث الامنية التي شهدتها المنطقة وسيطرت عصابات (داعش) على جزء كبير من الابار النفطية وانخفاض أسعار النفط بسبب العمليات العسكرية، فقد انعكست تلك الاحداث على العوائد النفطية ، اذ اصبح الاقتصاد العراقي يعاني من عجز وكانت خسائر العراق حوالي (47) مليار دولار وبذلك احتاج العراق الى سياسية اقتصادية فعالة تستهدف من خلالها التخلص من حالة الركود الذي يهدد الاقتصاد العراقي ومع ذلك نرى ان الناتج المحلي الإجمالي قد نمى وبمعدل (13.79%) هذا في عام (2016). والجدول (3) يوضح مسار الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2020).

الجدول (3) الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دينار)

السنوات	الانفاق الحكومي	معدل التغير السنوي %	الناتج المحلي الاجمالي	معدل التغير السنوي%	نسبة الانفاق العام الى الناتج الإجمالي %
2004	32581	---	53235	---	61.20
2005	26343	-19.15	73533	38.13	35.82

40.47	29.99	95588	46.84	38682	2006
39.22	16.65	111504	13.05	43731	2007
51.16	40.83	157026	83.69	80328	2008
51.11	-16.80	130642	-16.88	66770	2009
49.64	24.05	162064	20.49	80453	2010
36.24	34.10	217327	-2.11	78758	2011
35.55	16.98	254225	14.75	90375	2012
38.43	7.62	273587	16.34	105140	2013
42.59	-2.62	266420	7.93	113473	2014
33.86	-21.97	207876	-37.96	70396	2015
32.95	-2.09	203536	-4.73	67067	2016
33.40	11.03	225995	12.56	75490	2017
31.33	11.09	251064	4.19	78656	2018
15.00	98.95	499503	-4.72	74944	2019
13.86	0.30	500994	-7.33	69453	2020

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية (2004- 2020) .

يتبين من الجدول (3) ان الانفاق الحكومي في الاقتصـــاد العراقي بلغ عام (2004) (32546) مليار دينار بعد ان بلغ (29329) مليار دينار عام (2003) وهذا الارتفاع جاء كنتيجة الانفتاح التجاري والاقتصادي الذي شهده العراق على الأسواق العالمية بعد تغيير النظام السياسي العراقي، والذي ادى الى زيادة الايرادات النفطية والكميات المصـــدرة من النفط الخام وكذلك ارتفاع تدخل الدولة في النشـــاط الاقتصادي، وقد تراجع الانفاق الحكومي في عام (2005) بنسبة (19.05-%) اذ وصل الى(26343) مليار دينار وهذا الانخفاض جاء لمعالجة معدلات التضـــخم التي ارتفعت، ثم اخذ الانفاق الحكومي بالارتفاع للمدة (2006- 2009)، اذ بلغت النفقات الحكومية ما يقارب (38682) مليار دينار عام (2006) بمعدل نمو بلغ (46.84%) سنويا عما سجلته عام (2005)، ثم نمى الى (80328,43731) مليار دينار للعامين (2007 و 2008) وهذه الزيادة جاءت كنتيجة للتحســـن في اســـعار النفط وزيادة الايرادات الاجنبية من النفط الخام، فضـلا عن الى اسـتقرار الاوضـاع الأمنية في العراق وتوسـع الحركة التجارية للعراق مع الدول الاخرى مما ادى الى زيادة الاسـتيرادات، ومن ثم رافق ذلك الارتفاع في الانفاق العام تحســـن في الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ (157026) مليار دينار عام (2008) اذ بلغ معدل التغير (40.83%)، عما سجله في عام (2007)، الا ان هذا الحال لم يستمر طويلا ففي عام (2009)

تراجع الانفاق الحكومي بنسبة (16.88-%) اذ بلغ الانفاق الحكومي (66770) مليار دينار وقد يعود هذا التراجع الى تراجع مخصصات الانفاق الاستثماري كنتيجة لعدم تحقيق نسب الانجاز في السنوات الماضية، فضلا عن التحسن المتحقق في اسعار صرف الدينار اذ ارتفعت قيمة الدينار مقابل الدولار ليصل الى (1182) دينار بعد ان كان (1475) دينار للدولار عام (2006)[7].

وقد انعكس هذا التحسن في سعر النفط وزيادة الانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي على الناتج المحلي الاجمالي، اذ شهد ارتفاعا فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من (162064) مليار دينار عام (2010)، بمعدل تغير سنوي بلغ (24.05%) عما كان عليه عام (2009)، ثم واصل ارتفاعه مجددا ليصل الى (273587) مليار دينار عام (2013)، وبمعدل تغير بلغ (7.61%) سنويا عما كان عليه عام (2012).

اما في المدة (2014- 2016) انخفض الانفاق الحكومي عام (2015) الى (70397) مليار دينار وبلغ معدل التغير (37.96-%) عما سجله عام (2013)، وقد رافق هذا الانخفاض تراجع في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (21.97-%) ويعود السبب في ذلك الى الاحداث الامنية المضطربة وسقوط عدد من الحقول النفطية بيد عصابات (داعش) وتراجع الطلب العالمي على النفط مع استمرار المعروض النفطي كما هو مما اثر سلبيا على سعر النفط ومن ثم الايرادات النفطية للاقتصاد العراقي، مما ادى الى تراجع في حجم الناتج المحلي الاجمالي اذ انخفض من (266420) مليار دينار عام (2014) ليصل الى (203536) مليار دينار عام (2016).

واستمر هذا الحال الى عام (2017)، فقد حققت النفقات الحكومية ارتفاعا اجماليا بنسبة (12.56%) عما كانت عليه في عام (2016)، اما في العامين (2017 و2018) قد ارتفعت النفقات الحكومية الاجمالية اذ وصلت خلال عام (2018) الى (78656) مليار دينار، وبمعدل تغير متوسط بلغ (4.19%) وهذا الارتفاع جاء نتيجة استقرار الأوضاع الامنية وارتفاع الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره اذ بلغ سعر البرميل النفطي (60.5) دولار، فيما اخذ الناتج المحلي بالارتفاع في العامين (2018,2017) اذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي (251064) مليار خلال العام (2018)، مسجلا معدل تغير بلغ (11.09%).

المحور الثالث: استخدام نموذج ARDL في تقدير أثر تقلبات اسعار النفط في عجز الموازنة العامة

اولا: سكون السلاسل الزمنية

حينما نقول بان السلسلة الزمنية ساكنة فهذا يعني انها تحتوي على متغير الاتجاه العام وعلى المتغيرات الموسمية، وعندما تكون السلسلة الزمنية ساكنة لابد من توفر الشروط الاتية فيها [8]:

- متوسط القيم ثابتة عبر الزمن: $E(Y_t)= E(Y_{t+m})=\mu$ .....(1)
- التباين ثابت عبر الزمن: $Var(Y_t) = E(Y_t- \mu)^2 =\alpha^2$ .....(2).
- استقلالية التغاير عن الزمن: التباين المشترك بين رقمين لنفس المتغير يكون معتمدا على الفجوة التأخيرية الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الحقيقية الفعلية للزمن الذي يحسب عنده الاختلاف.

$$Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E [(Y_t- \mu) (Y_{t+k} - \mu)] \quad .....(3).$$

ومن خلال الادبيات السابقة والأحداث السابقة يتبين انه من الصعوبة ايجاد سلسلة زمنية مستقرة في مستواها الاصلي، ومن اجل الوقوف وتحليل عدم استقرارية السلاسل الزمنية يجب التمييز بين نوعين من الاتجاهات هما:

الاتجاه الاول (Trend Stationary TS):

يأخذ هذا الاتجاه المعادلة الاتية:

$$Xt= ft + \mathcal{E}t \quad .....(4)$$

حيث f_t هي دالة عديدة الحدود للزمن غير خطية او احيانا خطية. وتمثل ε_t اتجاه ساكن، واتجاه TS يعتبر الأكثر سهولة ويمثل عنه بدالة متعددة الحدود من الرتبة (1)، وهذا الاتجاه غير ساكن لان متوسطه $E(X_t)$، يعتمد على الزمن. وبمعرفة a_0, a_1 ، يمكن للاتجاه X_t ان يصبح ساكنا بحذف القيمة التي تم تقديرها $a_0 + a_1t$ من قيمة X_t في اللحظة ***t***، وفي هذا النوع من الوسائل فإن تأثير الناتج عن عدد من الصدمات العشوائية في الوقت ***t*** هو مؤقت وعابر.

الاتجاه الثاني (Differency Stationary DS):

ان السلاسل الزمنية غير الساكنة يمكن ارجاعها ساكنة من خلال المسار (DS) عن طريق استعمال مرشح الفروقات: $(1-d)^d X_t=\beta+\mathcal{E}_t$، اذ يمثل $\mathcal{E}_t$، مسار مستقر، β يمثل ثابت حقيقي، وD: عامل تغير الوضع، d: يمثل درجة ترتيب مرشح الاختلافات.

وغالبا ما تمثل هذه المسارات باستعمال الفروق الاولى (d=1) ويسمى مسار من الدرجة الاولى ويكتب:

$$(1-D)x_t = \beta + \mathcal{E}_t \iff X_t = X_{t-1} + \beta + \mathcal{E}_t \quad \text{.....(5).}$$

ويسمح لنا بإدخال الثابت β في المسار (DS) ويصبح $B=0$: يقال عن المسار DS انه من دون انحراف، ويكتب : $X_t=X_{t-1}+\mathcal{E}_t$ ، وبما ان هذا المسار يحمل اسم نموذج السير العشوائي مما جعله يستعمل كثيرا في تحليل كفاءة الأسواق المالية.

2: اختبارات السكون (جذر الوحدة)

يستخدم جذر الوحدة لفحص سكون البيانات؛ ويمكن تطبيق العديد من اختبارات جذر الوحدة الا ان الاصول الاولية لاختبارات السكون تعود الى **Fuller** عام 1976، وهي الأكثر استعمالا نظرا لسهولتها [9]، ولكنها طورت لتعالج مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي لتصبح اختبارات ديكي فوللر الموسع (Augmented Dickey–Fuller Test ADF) .

أ- اختبار Dickey- Fuller

يسمح هذا الاختبار بتوضيح صفة السكون من عدمها للسلسلة الزمنية، وهذا عن طريق الاتجاه العام او بدونه، وتوجد ثلاث صيغ لنموذج ديكي– فوللر وهي كما يأتي [10]:

- بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام : $X_t = \theta_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$ .....(6).
- مع ادخال حد ثابت : $X_t = \theta_1 X_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ .....(7).
- مع ادخال الاتجاه العام: $X_t = \theta_1 X_{t-1} + \beta + C + \varepsilon_t$ .....(8).

ب-اختبار Dickey et Fuller augmente

التجأ كل من ديكي– فوللر عام 1981 الى تطوير الصيغة البطيئة لاختبارها ذلك من اجل تفادي السلبيات التي تحتويها تلك الصيغة والمتمثلة بعدم اهتمامها بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي وتم ذلك التطوير عن طريق تضمين دالة الاختبار عدد معين من فروقا المتغير التابع [11]، ويتم ذلك بتقدير معادلة الانحدار الاتية:

$$\Delta Y_t = BY_{t-1} + B_1 \sum \Delta Y_{t-j} + e_t \quad \text{.....(9).}$$

واصبح يطلق فيما بعد على هذه الصيغة المطورة باختبار ديكي– فوللر الموسع ويستند هذا الاختبار في معرفة مدى وجود جذر الوحدة ومن ثم سكون السلسلة الزمنية على نفس معادلات (ديكي – فوللر) البسيط، كما يرتكز على نفس الفرضيتين (العدم والبديلة) في تحديد السكون من عدمها [12]. ومن ثم فان اختبار (ADF) يرتكز على:

$$\Delta X_t = px_{t-1} - \sum \theta_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \text{ .....(10).}$$

$$\Delta X_t = px_{t-1} - \sum \theta_j \Delta x_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(11).$$

$$\Delta X_t = px_{t-1} - \sum \theta_j \Delta x_{t-j+1} + C + b_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(12).$$

P: درجة التأخير.

P = ø- 1

وان اجراء هذا الاختبار يعتمد أسلوبا مشابها لاختبارات ديكي فوللر وان اصل الاختلاف يكمن في الجداول المعتمدة الاحصائية. كما يمكننا ان نحدد قيمة p عن طريق معياري ***Schwarz ,Akaike*** او ننطلق بقيمة هامة نوعا ما لـ*p*، ونقدر النموذج بـ(*P-1*) تأخير، ثم (*P-2*) تأخير، الى غاية ان تصبح معامل P^{ieme} معنوي [13].

3: مفهوم التكامل المشترك للسلاسل الزمنية:

يعـرف التكامـل المشـترك (***Co-integration***) بأنه عملية ترافق أو تصاحـب (***Association***) بين سـلسـلتين زمنيتين (*Xt ،Yt*) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في أحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسـبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن [14]، ولعل ذلك يعني أن بيانات السـلاسـل الزمنية قد تكون غير سـاكنة إذا ما أخذت كل على حدة، ولكنها تكون سـاكنة كمجموعة، إذ تنص النظرية الاقتصـادية على وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر، حتى لو ابتعدت قيم هذه المتغيرات عن قيم توازنها في الأمد القصير، فان هناك قوى تعيدها إلى هذه القيم وتضمن تحقيق هذه العلاقة وذلك في الأمد الطويل.

يستلزم إجراء اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات، أن تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة (Integrated) من الرتبة نفسـها، ولهذا فان الهدف من إجراء اختبار جذر الوحدة هو تحديد رتبة التكامل لكل متغير من المتغيرات المستعملة في الدراسة [15]، وبعد معـرفة هذه الرتبة، يمكن التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة المدى بين تلك المتغيرات بوساطة اختبار التكامل المشـترك، لذا لا يمكن توضيح العلاقة بين هذه المتغيرات إلا إذا كانت تربط بينها علاقة تكامل مشـترك (Co-integration)، وهذا يعني انه حتى إذا كان هناك سـلسـلتان متكاملتان من نفس الرتبة كل على حدة، فليس هناك ما يضـمن اتصـافهما بخاصـية التكامل المشترك.

ثانيا: قياس وتقدير أثر تقلبات اسعار النفط على عجز الموازنة في العراق للمدة 2004- 2020

يشـير الجانب النظري الى وجود تأثير لتقلبات اسـعار النفط في عجز الموازنة العامة للاقتصـاد العراقي ولتحديد حجم الأثر سيتم تطبيق منهجية التكامل المشترك وكما يأتي:

1- اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للدراسة.

سيتم تطبيق ديكي- فوللر الموسع (ADF) الخاص باختبار السكون لمعرفة مدى استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج وكما موضح في الجدول التالي:

الجدول (4) نتائج ديكي- فوللر الموسع لاستقرارية سلسلة اسعار النفط وعجز الموازنة في العراق

Varia.	With Constant		With Constant & Trend		Without Constant &Trend	
	t- statistic	prob.	t- statistic	prob.	t-statistic	prob.
Y	-2.9860	0.0626	-2.6172	0.2794	-0.1003	0.6315
X1	-3.3527	0.0321	-5.4072	0.0057	-1.4975	0.1203
X2	-4.0515	0.0092	-3.9580	0.0445	-1.9271	0.0542
X3	-3.5047	0.0277	-1.9998	0.5517	-0.5768	0.4492

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد البرنامج الاحصائي (Eviews)

تبين نتائج السكون ان السلسلة الزمنية غير مستقرة احيانا في مستواها الاصلي وهذا يتضح من خلال قيمة الاحتمالية (Prob.)، لذلك سنقوم بأخذ الفرق الاول (جذر الوحدة) للسلسلة، وبما ان بعض السلسلة الزمنية ساكنة في الاتجاه العام لذا سيتم اعتماد نموذج الـ(ARDL) وكما يلي:

الجدول (5) نتائج اختبار الفرق الاول (جذر الوحدة)

Varia.	With Constant		With Constant & Trend		Without Constant &Trend	
	t- statistic	prob.	t- statistic	prob.	t-statistic	prob.
D(Y)	-3.0524	0.0560	-3.1297	0.1404	-3.1356	0.0045
D(X1)	-5.0970	0.0026	-5.1905	0.0092	-4.5086	0.0004
D(X2)	-3.7639	0.0198	-3.5009	0.0901	-6.0937	0.0000
D(X3)	-3.2764	0.0427	-4.2706	0.0317	-3.5027	0.0024

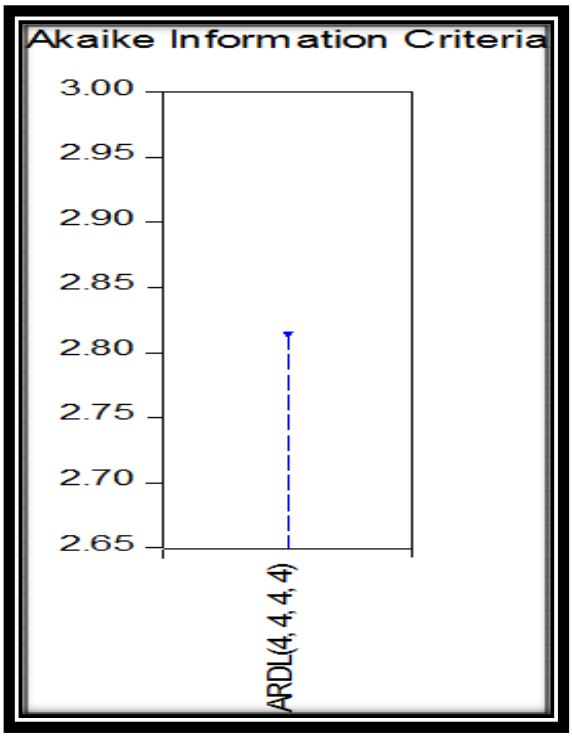
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

يتبين من الجدول (5) ان السلسلة الزمنية اصبحت ساكنة من الدرجة **(I_1)** بعد اخذ الفروق الاولى لها حسب اختبار ديكي- فوللر المطور (ADF)، وبذلك نستطيع تطبيق انموذج الانحدار الذاتي الموزع زمنيا (ARDL).

2- التقدير الاولي لنموذج الـ(ARDL).

بعد اجراء اختبارات السكون للسلسلة الزمنية والتأكد من تكاملها من الدرجة (I_1) اصبح بإمكاننا تطبيق انموذج (ARDL) لتطبيق منهجية التكامل المشترك لاسيما وان النموذج ملائم مع عينة البحث البالغة (64) مشاهدة لبيانات ربع سنوية خلال المدة 2004- 2020.

أ: تحديد فترات الابطاء المثلى حسب طريقة (Akaike information Criteria AIC) ويوضح الشكل ادناه فترات الابطاء المثلى .



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews).

الشكل (1) نتائج فترات الابطاء المثلى حسب طريقة (AIC) لسلسلة الدراسة

من خلال الشكل (1) يتبين ان افضل انموذج مقدر لفترات الابطاء حسب طريقة (AIC) هو(4,4,4,4). وكما مفصل في الجدول (6).

الجدول (6) تقدير فترات الابطاء المثلى للنموذج المقدر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	1.233418	0.164842	7.482442	7.72E-09
Y(-2)	-0.22279	0.262836	-0.84763	0.402247
Y(-3)	-0.10815	0.261971	-0.41282	0.682186

Y(-4)	-0.09545	0.149764	-0.63731	0.527954
X3	-0.476	0.720281	-0.66085	0.512913
X3(-1)	0.432362	0.969322	0.446046	0.658236
X3(-2)	-0.09812	0.973755	-0.10077	0.920295
X3(-3)	-0.12699	0.962808	-0.1319	0.895799
X3(-4)	-0.1038	0.603055	-0.17212	0.864307
X2	0.271184	0.73638	0.368267	0.714831
X2(-1)	-0.58268	1.07333	-0.54287	0.590565
X2(-2)	0.106919	1.084302	0.098606	0.921998
X2(-3)	0.028987	1.073874	0.026993	0.978614
X2(-4)	-0.26026	0.649567	-0.40067	0.691028
X1	-0.21017	0.675824	-0.31099	0.757604
X1(-1)	0.52247	0.929005	0.562398	0.57733
X1(-2)	-0.08701	0.936816	-0.09288	0.926513
X1(-3)	0.005027	0.926835	0.005424	0.995703
X1(-4)	0.196178	0.572831	0.342471	0.733988
C	5.299928	1.528608	3.467159	0.00138

R-squared	0.979253	Mean dependent var	27.21986
Adjusted R-squared	0.968303	S.D. dependent var	4.844002
S.E. of regression	0.86241	Akaike info criterion	2.814282
Sum squared resid	26.77505	Schwarz criterion	3.537622
Log likelihood	-58.7999	Hannan-Quinn criter.	3.094719
F-statistic	89.43029	Durbin-Watson stat	2.001863
(F-statistic) Prob	0.00138		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

يتضح من الجدول ان معامل التحديد (R^2) البالغ ما قدره (0.979) وهذا يعني ان هذا النموذج يفسر نسبته (97%) من التغيرات الحاصلة في عجز الموازنة العامة في العراق، و (3%) تعود الى عوامل خارجية لم يتضمنها النموذج، وبحسب اختبار (F) فان قيمة الاحتمالية (pro.) بلغت (0.00138) وهي اصغر من (5%) وهذا يفسر معنوية النموذج المقدر.

3- تحليل نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين اسعار النفط وعجز الموازنة.

يتم حساب احصائية (F) من أجل الوقوف على مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المعبرة عن اسعار النفط والمتغير التابع (عجز الموازنة العامة (***Y***)) فإذا وجدنا ان قيمة (F) المحسوبة

أكبر من الحد الاعلى للقيمة الحرجة فأننا سـنرفض فرضـية العدم وسـنقبل الفرضـية البديلة، اما إذا كانت القيمة المحتسـبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فأننا سـنقبل فرضـية العدم وسـنرفض الفرضـية البديلة، والجدول (7) يبين نتائج اختبار الحدود لنموذج (ARDL) .

الجدول (7) نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL

T- test	Value	K
F-statistic	**3.7195**	5
Critical value		
Significance	**I_0Bound**	**I_1 Bound**
10%	**2.37**	**3.2**
5%	**2.79**	**3.67**
2.5%	**3.15**	**4.08**
1%	**3.65**	**4.66**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

تبين النتائج أن القيمة المحتسبة لـ (F) بلغت (3.7195) وهي أكبر من قيمة (F) الحرجة عند حدها الاعلى عند مستوى (5%) وهي تساوي (3.67) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود علاقة طويلة الأجل بين تقلبات اسعار النفط وبين عجز الموازنة العامة للعراق ومن ثم وجود علاقة تكامل مشترك بينهما خلال الدراسة.

4- تحليل نتائج تقدير معلمة الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.

بعد التأكد من وجود علاقة على الاجل الطويل بين المتغيرات الدخلة في الدراسة ينبغي الآن الحصول على مقدرات طويلة الاجل وقصيرة الأجل لمعلمات النموذج ومعلمة تصحيح الخطأ، والجدول (8) يوضح ذلك.

الجدول (8) نتائج تقدير معلمات النموذج

Counteracting Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(Y(-1))	0.42638	0.144078	2.959366	0.005423
D(Y(-2))	0.203594	0.159175	1.279059	0.20906
D(Y(-3))	0.095447	0.149764	0.637313	0.527954
D(X1)	-0.21017	0.675824	-0.31099	0.757604
D(X1(-1))	-0.11419	0.585641	-0.19499	0.846499

D(X1(-2))	-0.2012	0.596705	-0.33719	0.737929
D(X1(-3))	-0.19618	0.572831	-0.34247	0.733988
D(X2)	0.271184	0.73638	0.368267	0.714831
D(X2(-1))	0.124359	0.67414	0.18447	0.85468
D(X2(-2))	0.231277	0.683495	0.338374	0.737047
D(X2(-3))	0.260265	0.649567	0.400674	0.691028
D(X3)	-0.476	0.720281	-0.66085	0.512913
D(X3(-1))	0.328912	0.602096	0.546278	0.588244
D(X3(-2))	0.23079	0.621055	0.37161	0.712362
D(X3(-3))	0.103797	0.603055	0.17212	0.864307
Cointeq(-1)	-0.44384	0.839933	0.08872	0.00138
Cointeq = Y - (-1.9307*X3 -2.2588*X2 + 2.2102*X1 + 27.4662)				
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X3	-1.93069	2.247914	-0.85888	0.396088
X2	2.258795	1.969979	-1.14659	0.049116
X1	2.210232	2.037092	1.084993	0.008137
C	27.46617	4.555554	6.02916	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews).

تبين نتائج تقدير النموذج الى وجود علاقة قصيرة الأجل بين تقلبات اسعار النفط وعجز الموازنة العامة في العراق (Y) وهذا ما توضحه معلمة تصحيح الخطأ البالغة (0.44384) التي تشير عن امكانية التكيف بين الأجلين القصير والطويل والتي يفترض ان تكون سالبة حتى تعبر عن التقارب النموذج الحركي على المدى القصير ومن ثم فان قيمة معامل تصحيح الخطأ المطلقة تبلغ (0.44384) عند مستوى معنوية اقل من (0.01%) والتي تشير الى ان (44%) من الاخطاء الحاصلة في عجز الموازنة لـ(3) أشهر سابقة تتم معالجتها في الربع الجاري وان وصول حالة التوازن يتم خلال (6) أشهر تقريبا مما يعني ان سرعة التكيف في النموذج كانت سريعا نسبيا.

في الأجل القصير نلاحظ عدم وجود علاقة طردية بين المتغيرات التفسيرية المستقلة التي تمثل تقلبات اسعار النفط في العراق متمثلة بـ(اسعار النفط الثقيل :X_1, اسعار النفط الخفيف :X_2 , الطلب العالمي على النفط :X_3) والمتغير التابع عجز الموازنة (Y) خلال المدة (2004- 2020).

اما في الأجل الطويل فقد اشارت النتائج الى وجود علاقة طويلة الاجل بين تقلبات اسعار النفط الثقيل (X1) واسـعار النفط الخفيف (X2) وعجز الموازنة (Y) وهذا يعود الى درجة تأثر الموازنة العامة وايرادات الاقتصـاد العراقي من عوائد النفط الخام التي تمول الموازنة العامة وبالتالي كلما ارتفعت تلك الاسـعار ادت الى زيادة تمويل الموازنة مما يساهم في تقليل او اختفاء العجز الحاصل في موازنة العراق.

5- اختبار جودة النموذج المستخدم.

بعد تثبيت نموذج (4,4,4,4) (ARDL) في تقدير التأثيرات القصـيرة الاجل والطويلة الأجل ينبغي علينا التأكد من جودة النموذج وسـلامته من المشـاكل القياسـية في تطبيقه لاختبار العلاقة وتحديد الاثر، وذلك من خلال استخدام الاختبارات الآتية:

أ- اختبار ثبات تباين الحدود (ARCH)

توجد عدد من الاختبارات المسـتعملة للتعرف والكشـف عن تجانس البواقي او عدمها، ومن بين هذه الاختبارات هو اختبار (ARCH) وكانت نتائج الاختبار الاتي:

الجدول (9) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.155302	Prob. F(1,53)	0.6947
Obs*R-squared	0.161123	Prob. Chi-Square(1)	0.6881

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews).

ب- اختبار استقلال الحدود

من أجل اثبات فرضـية عدم ارتباط البواقي، نطبق اختبار: Breusch-Godfrey Serial) Correlation LM Test) للارتباط الذاتي. وبعد تطبيق الاختبار تبينت النتائج كالآتي:

الجدول (10) نتائج اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) لاستقلال الحدود

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.182998	Prob. F(4,32)	0.5161
Obs*R-squared	5.26316	Prob. Chi-Square(4)	0.2613

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews).

بما ان نتائج جميع الاختبارات اشارت الى سلامة النموذج المستخدم وجودته وهذا ما يتضح من خلال مقارنة احتمالية (F) المحسوبة مع مثيلتها الجدولية والتي كانت غير معنوية وهذا يشير الى ان النموذج جيد ولا توجد فيه مشاكل قياسية.

الخاتمة:

اولا: الاستنتاجات

1- اثبات فرضية البحث التي تشير الى وجود علاقة قوية بين التقلبات الحاصلة في اسعار النفط والعجز الحاصل في الموازنة العامة للاقتصاد العراقي.

2- الاشكالية الاحادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي واعتماده بشكل تام على النفط الخام في تمويل موازنته يجعل الاستقرار المالي في اعداد الموازنة امرا غير واضح.

3- اي تقلبات تحصل في اسعار النفط الخام تنعكس بشكل مباشر على الوضع المالي للاقتصاد العراقي مما ينعكس سلبا على خطط التنمية الاقتصادية.

4- ان الازمة التي مر بها الاقتصاد العراقي عام 2014 وفقدان السيطرة على بعض الابار النفطية ادت الى فقدان جزء كبير من الموارد المالية وبالتالي شهد الاقتصاد العراقي عجزا كبيرا في الموازنة العامة.

ثانيا: التوصيات:

1- ضرورة تقليل الاعتماد على النفط الخام وصادراته في تمويل الموازنة العامة.

2- تفعيل دور القطاعات الاقتصادية الساندة وزيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من اجل بناء قاعدة انتاجية تساهم في رفد الموازنة العامة بموارد مالية اساسية.

3- تقليل درجة الانكشاف الاقتصادي للعراق على العالم الخارجي وذلك من خلال تطوير القاعدة الانتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الزراعية والصناعية في بناء الركائز الاساسية للاقتصاد العراقي.

الهوامش

(1) البصام، سهام حسين، والشريدة، سميرة فوزي شهاب، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية (دراسة تحليلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013، ص 5.

(2) الخاطر، خالد بن راشد، تحديات انهيار اسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، دراسة من قبل المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص 42.

(3) Papandreou, Andreas and Ruzzenenti, Franco, On the effects of fossil fuel prices on the transition towards a low carbon energy system, Part A, Working Paper Series, No 89, FESSUD, 2015, p 18.

(4) الربيعي، رجاء خضير عبود، الصناعة النفطية في العراق وآفاقها المستقبلية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، المجلد 8، العدد 1، 2016، ص 68.

(5) المزيني، عماد الدين محمد، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الازهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص 337.

(6) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014، ص 22-23.

(7) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية، 2006، ص 55.

(8) الدليمي، علي احمد درج، والدليمي، فيصل غازي فيصل، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11، العدد 24، 2019، ص 72.

(9) Ali, Ghulam, Cointegration VAR and VECM and ARIMAX Econometric Approaches for Water Quality Variates, Journal of Statistical and Econometric Methods, Vol.4, No.1, 2015, p 107.

(10) Gujarati , N. Damodar, Basic Econometrics , 4 th Edition , The McGraw − Hill Companies, 2004, p 815.

(11) القدير، خالد بن محمد بن عبدالله، تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد 2، 2005، ص 210.

(12) عبد الله، محمد طاهر، التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص6.

(13) Rad, Abaas Alavi, Long Run and Short run Effects of Monetary and Exchange variables on stock prices in Iran, International Journal of Economics and Financial studies, Vol 4, No 1, 2012, p 5.

(14) عطيه، عبدالقادر محمد عبدالقادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، بلا مكان، 2004، ص 670-671.

(15) القدير، مصدر سابق، ص 212.

المصادر:

أولا: المصادر باللغة العربية

1- البصام، سهام حسين، والشريدة، سميرة فوزي شهاب، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية (دراسة تحليلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013.

2- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، السنوات (2004-2020).

3- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، السنوات (2004-2020).

4- الخاطر، خالد بن راشد، تحديات انهيار اسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، دراسة من قبل المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.

5- الدليمي، علي احمد درج، والدليمي، فيصل غازي فيصل، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي: دراسة قياسية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11، العدد 24، 2019.

6- الربيعي، رجاء خضير عبود، الصناعة النفطية في العراق وآفاقها المستقبلية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، المجلد 8، العدد 1، 2016.

7- عبد الله، محمد طاهر، التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

8- عطيه، عبدالقادر محمد عبدالقادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، بلا مكان، 2004.

9- القدير، خالد بن محمد بن عبدالله، تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد 2، 2005.

10- المزيني، عماد الدين محمد، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الازهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013.

ثانيا: المصادر باللغة الانكليزية

1- Ali, Ghulam, Cointegration VAR and VECM and ARIMAX Econometric Approaches for Water Quality Variates, Journal of Statistical and Econometric Methods, Vol.4, No.1, 2015.
2- Gujarati, N. Damodar, Basic Econometrics, 4 th Edition, The McGraw − Hill Companies, 2004.
3- Papandreou, Andreas and Ruzzenenti, Franco, On the effects of fossil fuel prices on the transition towards a low carbon energy system, Part A, Working Paper Series, No 89, FESSUD, 2015.
4- Rad, Abaas Alavi, Long Run and Short run Effects of Monetary and Exchange variables on stock prices in Iran, International Journal of Economics and Financial studies, Vol 4, No 1, 2012.